رأي القدس

المصيدة الايرانية والفريسة الامريكية

■ ما زالت أزمة تشكيل الحكومة العراقية الجديدة تراوح مكانها، فالائتلاف الشيعي ما زال عاجزاً عن حسم أمره بشأن اختيار مرشح مقبول لرئاسة الوزارة غير الدكتور ابراهيم الجعفري الذي بات موضع اعتراض السنة العرب والاكراد. ومجلس النواب العراقي بات يؤجل موعد انعقاده اسبوعاً بعد آخر، اما عمليات القتل فلم تتوقف، والجثث المجهولة الهوية باتت منظراً مألوفاً في شوارع بغداد.

ولابد ان الادارة الامريكية الحالية تشعر باحباط كبير وهي تتابع حلفاءها يتخبطون في مواقفهم ويفشلون في تنفيذ رغباتها في تشكيل حكومة وحدة وطنية تتولى زمام الامور في البلاد، وتسد الفراغ السياسي الراهن. ومما يزيد من هذا الاحباط نجاح قوات المقاومة العراقية في قتل عشرة جنود امريكيين في الايام الاربعة الماضية في تصعيد جديد يبدد كل النظريات التي ترددت على لسان المتحدثين بالجيش الامريكي في الاسابيع الاخيرة حول تراجع عمليات المقاومة، وانفراط عقدها، وضعف استعداداتها.

فهذه الادارة تواجه حاليا اكبر مأزق في تاريخها منذ ان وصلت الى السلطة قبل خمسة اعوام على الاقل، وهي ازمة تتمثل في التحدي الايراني النووي الذي تصدره اعلان السيد احمدي نجاد بانضمام بلاده الى النادي النووي، ونجاحها في تخصيب اليورانيوم وانتاج الوقود النووي الذي يمكن استخدامه في الابحاث العلمية والاستخدامات السلمية كخطوة اولى لاستخدامه في صنع رؤوس نووية في مرحلة لاحقة.

الرئيس جورج بوش وصقور حكومته من امثال دونالد رامسفيلد وزير الدفاع، وديك تشيني نائب الرئيس، وجون بولتون مندوب امريكا في الامم المتحدة، جميعهم كانوا يتمنون لو ان هذا التحدي الايراني جاء وقد ترتبت اوضاع العراق الداخلية، من خلال اقامة ديمقراطية راسخة، وقوات امن مؤهلة لاستلام مهامها على الوجه الاكمل، بما يؤدي الى سحب القوات الامريكية، والتفرغ بالتالي لتحييد البرنامج النووي الايراني، ولكن هذه الامنيات لم تتحقق، وازدادت الاوضاع العراقية تدهوراً.

الزيارة التي قامت بها السيدة كوندوليزا رايس الى بغداد بصحبة جاك سترو نظيرها البريطاني، لم تؤت ثمارها. فقد فشلت توسلات وزيرة خارجية اكبر واقوى دولة في العالم في دفع الحلفاء العراقيين الى حل معضلة الازمة الوزارية، واختيار رئيس وزراء جديد يشكل حكومة اكثر تمثيلا للشعب العراقي وقواه السياسية على الارض.

امريكا خسرت ثلاثمئة مليار دولار وثلاثة آلاف جندي، وثمانية عشر الف جريح، علاوة على سمعتها ومكانتها في العالم ومنطقة الشرق الاوسط بالذات، ورغم ذلك باتت عاجزة عن اقناع حلفائها، الذين تربوا في احضانها، بتشكيل حكومة بالمواصفات التي تريدها.

الخطأ الكبير الذي فشلت ادارة بوش ومحافظوها الجدد في تجنبه، ووقعت في حفرته وهي مفتوحة العينين، يتمثل في عدم فهمها لتفاصيل التركيبة السياسية والاجتماعية والطائفية للمجتمع العراقي. فقد اخطأت عندما عزلت السنة وتعاملت معهم كاعداء، واخطأت مرة اخرى، عندما تحالفت مع الشيعة العرب باعتبارهم حليفا استراتيجيا يمكن الاعتماد عليه.

تهميش السنة العرب وتحويلهم الى اعداء، دفعاهم الى الانخراط في صفوف المقاومة، والقتال بشراسة ضد الاحتلال، والتحالف مع الشيعة العرب انقلب الى كابوس، ربما يتطور الى كارثة، اذا ما وضع هؤلاء امام اختبار الولاء، اي الاختيار بين ايران والحليف الامريكي في حال انفجار الحرب بين الجانبين.

الشيعة العرب، او معظمهم، سيفضلون الوقوف في الخندق الايراني وليس الامريكي، في حال تصاعد المواجهة حول البرنامج النووي الايراني، وترتكب الادارة الامريكية حماقة اكبر اذا اعتقدت غير ذلك. ومن سوء حظها، اي الادارة الامريكية، انها ستجد نفسها في المستقبل القريب في مواجهة قوات امن وحرس وطني عراقية قامت هي بتدريبها وتمويلها وتسليحها طوال السنوات الثلاث الماضية.

ازمة تشكيل الحكومة العراقية ستستمر، وربما تتعقد اكثر، لان ايران تريدها كذلك، بل هي احدى الاوراق القوية في يدها في مواجهة التهديدات الامريكية، فليس من مصلحة ايران تهدئة الاوضاع في العراق، وهي صاحبة الرأي الاكبر والاقوى في شؤونه، طالما ان العدوان الامريكي عليها تتصاعد احتمالاته يوما بعد آخر.

امريكا سقطت في الفخ الايراني ولا نرى لها مخرجا منه، وحتى اذا توفر هذا المخرج فستكون تكاليفه باهظة جدا، ولهذا لا نرى ان الحكومة العراقية ستكون وطنية، ولا نعتقد انها ستشكل قريباً.

إيران النووية: حاضنة التأزّم ومفتاح الحلول

صبحي حديدي *

■ لعلّ البعض يتجاهل عن عمد، أو ببساطة يجهل تماماً، أنّ البرنامج النووي الإيراني لم ينطلق في عهد الثورة الإسلامية الإيرانية (1979)، بل قبل اندلاعها بما يقارب ربع قرن، في أيام الشاه رضا بهلوي، وأنها كانت جزءاً من ألعاب الشدّ والجذب بين واشنطن وموسكو، خلال عقود الحرب الباردة، ولهذا فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية كانت الجهة التي رعت واشرفت على تنفيذ البرنامج. كذلك كانت أمريكا هي التي زوّدت إيران بمفاعل نووي طاقته 5 ميغاواط، وزوّدت المفاعل بالوقود اللازم، أي اليورانيوم المخصّب (نعم: اليورانيوم المخصّب ذاته الذي يقيم الدنيا ولا يقعدها اليوم)، كما قبلت إقامة منشآت لتخصيب اليورانيوم في إيران.

وفي عام 1975 وقّع وزير الخارجية آنذاك، هنري كيسنجر، ما يُعرف باسم «مذكرة القرار الأمني 292»، التي أرست دعائم التعاون النووي الأمريكي ـ الإيراني، بقيمة استثمارية صافية تبلغ ستة مليارات. وبعد سنة فقط، وقّع الرئيس الأمريكي جيرالد فورد أمراً إدارياً بتمكين إيران من شراء وتشغيل منشأة تتيح فصل البلوتونيوم (أي المرحلة الأعلى على صعيد تصنيع القنبلة النووية!)، بذريعة أنّ هذه التكنولوجيا سوف «تحرّر ما تبقى من احتياطي نفطي، وتضعه في التصدير». كلّ هذا تمّ بمباركة وحميّة ودعم أمثال كيسنجر، ونائب الرئيس الحالي ديك شيني، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، وأحد شيوخ المحافظين الجدد ومدير البنك الدولي بول ولفوفيتز.

وأخيراً، في السياق ذاته، لم تكن حكومات ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وإسبانيا والسويد بعيدة عن المساهمة في هذا البرنامج النووي، على نحو أو آخر، وحصلت على استثمارات بمليارات الدولارات من خلال مؤسسة Eurodif الإيرانية. الشركة الألمانية Kraftwerk-Union حصلت على عقد بقيمة 4ـ6 مليارات لإقامة مفاعل نووي للمياه الثقيلة في إيران، والشركة الفرنسية شبه الحكومية CogÇma دخلت في شراكة مع إيران لتأسيس شركة الـ Sofidif لتخصيب اليورانيوم...

استذكار هذه الحقائق يخدم في فهم معادلة بسيطة، رهيبة النتائج مع ذلك، تسود هذه الأيام في ما يخصّ الملفّ النووي الإيراني (خصوصاً بعد إعلان الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد أنّ بلاده انضمت إلى النادي النووي!): التكنولوجية النووية، حتى إذا كانت سلمية بريئة وديعة، ممنوعة إلا على الحلفاء، والمقرّبين منهم حصراً، ومشروطة بأن تتمّ بأيدي الأخوة الكبار في الغرب عموماً، والأخ الكبير الأمريكي خصوصاً وأولاً. وحين كانت إيران هي البلد الصديق الحليف، وكذلك البلد النفطي الغنيّ واسع الاستثمار في الغرب ومع الغرب، فإنّ التكنولوجيا النووية لم تكن مشروعة طبيعية مطلوبة فحسب، بل كانت في الآن ذاته عربون صداقة بين إيران وأمريكا كدولة مقابل دولة، وبين «كوجيما» الفرنسية و«بوشهر» الإيرانية كشركة مقابل شركة. وحين صارت إيران خصماً، بعد 1979 تحديداً، انقلب الحال رأساً على عقب في ما يخصّ هذا التعاون، وبات رجيماً شريراً عسكرياً غير سلميّ ولا يسمح به «المجتمع الدولي»!

وبمعزل عن حقّ إيران، وربما كلّ دولة شرق ـ أوسطية، في امتلاك التكنولوجيا النووية لأغراض مدنية، وحقّها، كذلك، في وضع خيار التكنولوجيا النووية العسكرية نصب أعينها، ما دامت الدولة العبرية ليست نووية فحسب، بل نووية دون حسيب أو رقيب أيضاً، فإنّ إعلان أحمدي نجاد الأخير لا يبدو وكأنه يأتي بجديد حقاً، خارج الخطاب الرسمي الذي يغذّي حسّ الديماغوجيا ويدغدغ العصبية القومية. وهذا لا يعني، البتة، أنّ الخطوة ليست مفيدة في تحريك المياه الراكدة هنا وهناك في مستنقعات الشرق الأوسط، وفي إعادة خلط بعض الأوراق، على مستوى حروب تحسين المواقع في أقلّ تقدير، عند بعض الأطراف (وبينها النظام السوري، مثلاً) التي ترى أنّ إيران بأسنان شبه نووية حتى في مستوى الأقوال، أفضل خدمة لهوامش مناوراتهم من إيران واقعة تحت العدسة المكبّرة لوكالة الطاقة النووية.

والحال أنّ الإنتساب إلى هذا النادي النخبوي الجذّاب، نادي السلاح النووي، يبدو ضرورياً بالمعنى الإستراتيجي في حالات محدّدة، وفي تطويق نزاعات لا يفلح في تطويقها إلا «خيار درجة الصفر» حين يهيمن توازن الرعب على شروط النزاع، وحين يفرض حال التساوي في الحدّ الأدنى من الخسائر الكارثية. وليس لأحد أن يتكئ على اعتبارات أخلاقية أو سياسية أو اقتصادية، «عقلانية» تارة و«بيئية» طوراً، صادقة مرّة أو زائفة معظم المرّات، لتوجيه اللوم إلى الهند أو الباكستان أو إيران بذريعة أنها أحوج إلى التنمية الإنسانية من التنمية النووية، وإلى تطوير الحياة الفعلية في الشوارع بدل تطوير الكابوس النووي في الترسانة. وحتى يأتي اليوم الذي يُجمع فيه النظام الدولي على تنظيم «ديمقراطي» متكافىء لشروط الإنتساب إلى النادي النووي، فإنّ من حقّ الجميع الإنتساب إليه دون الحصول على أذن مسبق من الكبار الذين يحتكرون مجلس إدارته.

لكنّ توازن الرعب هذا ليس له دين أو هوية ثقافية، كما يحلو للبعض أن يفلسف بين حين وآخر، وفي هذه الأيام الإيرانية النووية خصوصاً. ليست الرياضة جديدة، مع ذلك، فقد شهدنا أمثلة صارخة عليها كلما تعالى لغط حول اقتراب دولة إسلامية من امتلاك التكنولوجيا النووية. وقبل ثمانية أعوام وفي غمرة حماس شديد بدا أحياناً أشبه بعودة الروح إلى جثّة تحتضر، سارع عدد كبير من المعلقين العرب إلى إطراء التجارب النووية التي أجرتها الباكستان آنذاك، من منطلق مركزي ـ شبه وحيد تقريباً ـ يضع هذه التجارب في خدمة «القنبلة الإسلامية». البعض ذكّرنا بأن هنري كيسنجر هو الذي أطلق هذا التعبير في وصف البرنامج النووي الباكستاني، وأن كيسنجر قسّم نوويات العالم على أديان العالم... بالقسطاط: قنبلة مسيحية في الولايات المتحدة وأوروبا، بوذية في الصين، يهودية في اسرائيل، سيخية في الهند، مسلمة في الباكستان، و... ملحدة في الإتحاد السوفييتي!

فريق آخر من هؤلاء المعلقين العرب ذهب أبعد في تفسير العصبية الأمريكية إزاء التجارب النووية الباكستانية تحديداً، معتبراً أن هذه العصبية ليست أقلّ من «ذعر» أمريكي على مستقبل الدولة العبرية. وفي السياق هذا تبرّع البعض بإحاطتنا علماً أنّ الدولة العبرية خطّطت بالفعل لقصف المفاعل النووي الباكستاني عام 1988، بل وأرسلت طاقم مقاتلات إلى قاعدة عسكرية هندية لهذا الغرض، حتى لقد لاح آنذاك أنّ الهدف الإستراتيجي الأول من تنفيذ التجارب النووية الباكستانية لم يكن بلوغ توازن رعب من نوع ما مع الهند، بل مع الدولة العبرية!

غير أن القنبلة الباكستانية لم تكن، وليست اليوم أيضاً، مسلمة إلا بمعنى محدد وحيد هو أنها أُنتجت في بلد إسلامي الديانة، تماماً كما أن القنبلة الصينية ليست بوذية، والهندية ليست سيخية، والأرو ـ أمريكية ليست مسيحية. والقنبلة الباكستانية محلية في الجوهر، إقليمية ضمن نطاق ضيّق يكاد لا يتجاوز معادلات القوّة الثنائية الهندية ـ الباكستانية، أو يتسع قليلاً فقط ليشمل معادلات أخرى ذات صلة بما تبقّى من تراث التحالفات القديمة التي سادت في نظام العلاقات الدولية أثناء الحرب الباردة وسياسات الاستقطاب. وغنيّ عن القول ـ استطراداً ـ إنّ التهليل العربي لهذه القنبلة على أساس هويتّها الدينية ليس ساذجاً أو تضليلياً فحسب، بل هو مضحك مبك أيضاً، مثير للشفقة، ساطع الدليل على حال فاضحة من الترّدي والعجز والتعكّز على الآخرين. ونعرف الآن أنّ كشمير أولاً، وكشمير ثانياً وثالثاً وعاشراً، كانت في أعلى لائحة أغراض تلك التجارب، ولم يكن هناك أي بند «إسلامي» على جدول أعمال الجيش الباكستاني لكي يبتهج العرب باختبار «القنبلة الاسلامية».

ومنطقة الشرق الأوسط، ضمن هذا التعليل، هي الوحيدة التي تحتاج إلى قنبلة نووية من النوع الذي يحقّق توازن الرعب، ويعدلّ انفراد الدولة العبرية بهذا السلاح، ويضع النزاعات العسكرية تحت سقف ثقيل أدعى إلى تأمّل طويل قبل الإنخراط في الحروب. وإذا كان ثمة «قنبلة اسلامية» على غرار القنابل الأخرى ذات الهويّات الدينية، فإنّ هذه القنبلة ينبغي أن تُبنى في الدولة الأنسب سياسياً وحضارياً واستراتيجياً، أي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وكان في وسعنا، نحن العرب، أن نحلم بأن تكون مصر أو العراق أو سورية هي التي تمتلك هذه القنبلة أولاً. بيد أن التجربة العملية برهنت أن هذا الهدف أكثر من خطّ أحمر ملتهب متفجّر، وأنه استدعى ويستدعي كامل إجراءات الردع والمنع والقمع، بما في ذلك القصف المباشر. فكيف إذا كانت الانظمة تابعة راكعة مستبدّة وراثية!

وليس بجديد ـ قبل كوارث العراق، ولكن بعدها خصوصاً ـ أنّ إيران أخذت تحتلّ موقع الحاضنة الدبلوماسية لمعظم التبدلات ذات المعنى في علاقة الشرق الأوسط بالعالم من جانب أولّ، وبالغرب والقوى العظمى من جانب ثان، وللزلازل القائمة والزلازل القادمة، ولأعراض الإستقّرار وأعراض انعدامه، ولوفاق الحدّ الأدنى الذي يميل إلى المهادنة والتصالح، مثلما شقاق الحدّ الأعلى الذي قد يذهب بالتصعيد إلى حدود المواجهة العسكرية الشاملة. كذلك لا يخفى أن حاضنة إيران هذه هي من النوع الجيو ـ سياسي والجيو ـ عقائدي، النشط والديناميكي، الذي يتكئ على امتيازات الموقع الحيوي ضمن المجموعة الإسلامية الشرق أوسطية والآسيوية، والذي يُحسن المناورة على موقع ليس أقلّ حيوية في المدارات الأصغر: الإثنية والمذهبية بصفة خاصة. ذلك يجعلها حاضنة التأزّم والتأزيم، وفي الآن ذاته حاضنة «الحلحلة» والحل.

وإذا توجّب أن يستعيد المرء تنظيرات أمريكية عالية المستوى حول الإسلام والقنبلة النووية، فإن الأجدر بالاستعادة ليس هنري كيسنجر بل زبغنيو بريجنسكي، خصوصاً في سنوات عمله مستشاراً للأمن القومي في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر (أي عهد اتفاقيات كامب دافيد، لمن ينسى!). يومها طرح بريجنسكي نظرية «قوس الأزمات» الإسلامي الذي يقطع شبه القارة الهندية ويمرّ بالشرق الأوسط العربي، فإيران وتركيا وأفغانستان والجمهوريات الإسلامية السوفييتية (آنذاك)، لكي يرتد على نفسه في خطّ عودة يتقاطع على هذا النحو أو ذاك مع تخوم البلقان. في سنوات لاحقة، حين تحرّر من ربقة الخطاب الرسمي، حاول بريجنسكي تفكيك أعراض القرن القادم، وتوقّف عند محطات القوس ذاته، ثمّ عاد القهقرى إلى أقواس أخرى سابقة، قديمة أو حديثة العهد.

ولقد وجد أنّ التاريخ لم ينته على طريقة فرنسيس فوكوياما، بل (ربما على طريقة بسمارك هذه المرة) انضغط في أقطاب، وتكثّف في أقليات، تتبادل الهيمنة والضغوط السياسية والإقتصادية والعسكرية والثقافية ـ الحضارية. وفي كتابه الكلاسيكي «إنفلات من العقال: الاهتياج الكوني عشية القرن الواحد والعشرين» اعتبر الرجل أنّ عجز الولايات المتحدة عن ممارسة السلطة الكونية الفعلية (لأسباب غير اقتصادية في الواقع، بل سياسية وعسكرية)، سوف ينتج حالة من الإحتقان العالمي بدل الإستقرار. هذه، في قناعته، هي معضلة الإله زيوس وقد استوحد وطغى وتجبرّ: «ماذا يفعل هذا الإله المشبع بالأساطير وجبروت الأساطير إذا كانت الديمقراطية وعاء مرعباً يتوجب تعبئته بالمضمون الملموس، اجتماعياً وسياسياً»؟

و... تعبئته ثقافياً أيضاً! ألم يكن الفخار القومي هو الذي جعل قلوب الإيرانيين تعمر بالسعادة، والإنكسار القومي هو الذي دفع بعض العرب إلى الإنخراط في... الفخار الإيراني؟

* كاتب وباحث سوري يقيم في باريس

العراق: التورط الامريكي يتفاقم.. وأنصاف الحلول لا تنفع

هارون محمد *

■ عندما قلنا في مقالة سابقة ان الائتلاف الشيعي هش وقام على أسس طائفية وليست وطنية، إضافة الى انه جمع بين أطراف متناقضة واخرى مختلفة، وان سمات قادتها هو التنافس للاستحواذ على المناصب والامتيازات والتسهيلات والصفقات، كنا ننطلق من جملة اعتبارات في المقدمة منها ان الحركات الدينية وخصوصاً تلك التي تقوم على المذهبية والطائفية لا تمتلك برامج سياسية تؤهلها للقيادة والادارة في بلد مثل العراق، كان الحكم فيه مدنياً وعصرياً، وهذه حقيقة لا يستطيع الادعياء والمغرضون القفز عليها أو تزييفها، هذه واحدة، أما الاخرى فان من مواصفات الكتل والائتلافات والتحالفات الانتخابية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، ان تتفق منذ بداية تشكيلها على احد اعضائها ليكون مرشحها لتسلم الموقع الرسمي الاول.

فلأول مرة نلاحظ ان كتلة انتخابية (موحدة) تضطر الى التصويت على مرشحين اثنين كل واحد منهما ينتسب الى حزب ضمن الائتلاف، ويفوز احدهما على الآخر بفارق صوت واحد، مما يعطي مؤشراً لا لبس فيه بان الائتلاف غير متجانس.

وقد لاحظ المراقبون والمتابعون للشأن العراقي كيف ان الفائز في تصويت الائتلاف ابراهيم الجعفري صار اسيراً لدى اكثر من ارادة وطرف سياسيين وهذه نتيجة منطقية لخلل اختياره وترشيحه لمنصب رئيس الوزراء، فهو يخضع لقياديي حزبه (الدعوة) الذين لا يريدون تفويت الفرصة المتاحة لحزبهم في تسلم الموقع الاول هذه المرة بعد ان كان في المرة الماضية تابعاً لرئيس المجلس الاعلى الذي فرض ولايته على الحكومة الانتقالية السابقة، وهو مضطر لتلبية مطاليب التيار الصدري الذي كان له الفضل في ترجيح كفته على منافسه عادل عبدالمهدي، واخيراً فإن الجعفري مفروض عليه الاستجابة لما يريده رئيس الائتلاف عبدالعزيز الحكيم ادراكاً منه بانه لا يستطيع الحصول على تزكية الجمعية الوطنية لحكومته المقبلة الا باصوات المجلسيين والمستقلين من جماعتي الحكيم وشهرستاني.

ومما فاقم في ازمة الجعفري ومسألة رئاسته للحكومة المقبلة، ان الكتل الاخرى وتحديداً التحالف الكردي والتوافق السنية وجبهة الحوار الوطني، اعلنت مسبقاً انها ترفضه جملة وتفصيلاً، ولا تقبل به رئيساً لحكومة يقال ان فترتها ستكون اربع سنوات، وهذا يعني ببساطة ان الجعفري سيفشل في الحصول على ثقة الجمعية الوطنية حتى لو صوت له جميع اعضاء الائتلاف (130) صوتاً، وهذا امر مستبعد تماماً وقد حاول الجعفري لتلافي هذه المشكلة الاتفاق مسبقاً مع جبهة الحوار الوطني 11مقعداً والجبهة التركمانية مقعد واحد والحزب المسيحي مقعد واحد، لتأمين النصاب القانوني لتمرير حكومته، ملوحاً لرئيس جبهة الحوار الوطني الدكتور صالح المطلك برئاسة الجمهورية وللجبهة التركمانية بنيابة رئاسة الحكومة، ولكن المطلك كان حاسماً في رده بانه يرفض أنصاف الحلول.

وازاء المأزق الذي يعيشه الائتلاف الشيعي وهو يواجه التشرذم وفقدان منصب رئيس الوزراء، دعا الى عقد اجتماع للجنته القيادية السباعية الاحد الماضي لايجاد مخرج للمشكلة بعد ان رفض الجعفري التنازل عن ترشحيه، وكان الحكيم وشهرستاني قد اتفقا كما يبدو على ترشيح اسمين اضافة الى الجعفري وترك الجمعية الوطنية تختار واحداً منهم، ولكن خلال الجدال في الاجتماع تبين ان هذا الامر يتعارض مع الدستور الذي ينص في احد بنوده بان ثقة اعضاء الجمعية تكون للحكومة ورئيسها وليس اختيار شخص معين على اعتبار ان الدستور ذاته يعطي هذه الصلاحية لرئيس الجمهورية الذي يكلف مرشح اكبر القوائم والكتل لتشكيل الحكومة، وفشل الاجتماع في احراز اي تقدم لحلحلة المشكلة، وأصر الجعفري على موقفه وتضامن معه ممثلو التيار الصدري وصدرعن الاجتماع شبه بيان هزيل يتضمن اعطاء فترة مناسبة او مهلة للجعفري ليجرب مرة اخرى في محاولة يائسة لاقناع الكتل الاخرى لدعم ترشيحه.

وقد رد التحالف الكردي مباشرة على هذه المحاولة واكد انه مازال على موقفه الرافض وكذلك الامر بالنسبة لكتلتي التوافق والحوار، وهذا يعني ان الجعفري يدور في حلقة مفرغة وان الازمة السياسية باقية على حالها.

ولمواجهة الازمة التي طال أمدها وممارسة ضغوط على الجعفري لعزله واحداث انشقاق علني في كتلة الائتلاف، فقد تحرك عدنان الباجةجي حليف اياد علاوي وباعتباره كبير السن في الجمعية الوطنية لدعوتها الى الاجتماع خلال الايام القليلة المقبلة بحجة قانونية تخليه عن رئاستها، لان الدستور الذي يعملون بموجبه يقضي بأن كبير السن يرأس جلسة الافتتاح فقط، ويشرف عليها لانتخاب رئيس للجمعية ونائبيه ثم يعود الى مقعده النيابي في الجمعية.

والمعلومات خلف الكواليس تشير الى اتفاقات خفية تمت بين التحالف الكردي وجبهتي التوافق والحوار وجزء من الائتلاف الشيعي وتحديداً جماعتي الحكيم وشهرستاني خلال الايام القليلة الماضية، تقضي بانتخاب جلال طالباني رئيساً للجمهورية وخلف العليان من التوافق بعد اعتذار عدنان الدليمي، وحسين شهرستاني من الائتلاف نائبين للرئيس، فيما ينتخب طارق الهاشمي زعيم الحزب الاسلامي من التوافق ايضاً رئيساً للجمعية الوطنية وانتخاب همام حمودي من الائتلاف وهو قيادي في المجلس الاعلى وعارف طيفور الكردي من جزب بارزاني نائبين له، وبعد ذلك وحسب دستورهم، يكلف مجلس الرئاسة المتكون من رئيس الجمهورية ونائبيه، عضواً في الائتلاف الشيعي يعتقد المجلس بانه مؤهل لتشكيل حكومة تحوز على الاغلبية البسيطة (139) نائباً في الجمعية لتزكيتها.

وواضح ان الصفقة لو مضت في طريقها دون حدوث مفاجآت فانها تعني ابعاد الجعفري وعزله، واختيار شخص آخر قد يكون عادل عبدالمهدي او غيره مكانه، وتنتهي اللعبة ولو مؤقتاً مع ما تتركه من آثار وتداعيات على الائتلاف الشيعي الذي سيتحول الى ائتلافين او ثلاثة على الاقل وتنفرط وحدته الصورية. والسيناريو الاخر المطروح في حال فشل هذه الصفقة هو حل الجمعية الوطنية الحالية والغاء الانتخابات الاخيرة واقالة حكومة ابراهيم الجعفري المنتهية ولايتها وتشكيل هيئتين للرئاسة والحكومة مؤقتتين على غرار صيغة (غازي الياور واياد علاوي) التي طبقت ابتداء من نهاية حزيران (يونيو) 2004، وتتولى الحكومة الجديدة المؤقتة التحضير لانتخابات جديدة خلال فترة عام.

ووفق مصادر حزبية وسياسية في بغداد، فان هذه الصيغة نوقشت خلال زيارة وزير الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس ونظيرها البريطاني جاك سترو الى بغداد نهاية الشهر الماضي، ويعتقد ان السفير الامريكي زلماي خليل زاد هو صاحبها، بدليل انه ناقش فكرتها مع قيادات كتل واطراف تشارك فيما يسمى بالعملية السياسية في فترة سابقة وحظيت بالقبول من بعض الاطراف وتحفظ من بعضها الآخر.

ويبدو ان زلماي زاد اراد ان يبتعد عن صيغة الحكومة المؤقتة السابقة حتى لا يقال انها عودة الى الماضي القريب، وتقليد لحالة سابقة، فقد اطلق على فكرته هذه تسمية حكومة انقاذ وطني مؤقتة، وحظيت هذه الصيغة ـ حسب ما يتردد ـ بموافقة التحالف الكردي والتوافق والحوار الوطني والمجلس الاعلى ومجموعة شهرستاني، ويقال بهذا الصدد ان عبدالعزيز الحكيم كان متردداً عندما طرحت الفكرة عليه اول الامر، ولكنه وافق عليها بحرارة عندما ابلغ بان نائبه عادل عبدالمهدي سيكون رئيساً للوزراء وليس اياد علاوي كما كان يتصور، ويبقى حليفه جلال طالباني رئيساً للجمهورية مع نائبين سني من التوافق وشيعي يرشحه الحكيم نفسه وتكون الحكومة مختلطة من الاطراف السياسية كافة.

ورغم ان الحكيم قبل بهذه الصيغة واعطى موافقته عليها لانها تضمن له ولاتباعه امتيازات ومكاسب سياسية، الا انه ابدى مخاوف من انقلاب عليه يقوده الصدريون وحزب الدعوة بشقيه وحزب الفضيلة ومجموعة من المستقلين المناوئين له، لتجريده من رئاسة الائتلاف الشيعي واستيلائهم عليه واعتباره خارجاً او منشقاً عنه، وهو امر سيرفع عنه الولاية الشيعية التي يحرص على التغطي بها وتقديم نفسه كقائد او زعيم للشيعة في العراق، وهو يخشى من غريمه اللدود مقتدى الصدر الذي سيستغل هذه الحالة ويوظفها لمصلحته ويطرح نفسه زعيماً للحركة الشيعية السياسية في العراق، ويتمكن من ازاحة الحكيم واقصائه عن المشهد الشعبي الشيعي واتهامه بالتعاون والتخادم مع الاحتلال وتفريطه بالمظلومية اياها التي باتت عنواناً للمزايدات من جميع الاطراف الشيعية.

ان الفراغ الحكومي والسياسي والاداري والامني الحاصل في العراق الآن، مع ما يرافقه من غياب للدولة ومؤسساتها وتغييب القانون وتأزم الأوضاع الامنية واشتداد الاحتقان الطائفي واستشراء الفساد والاختلاسات والسرقات من المال العام في جميع الوزارات والهيئات الرسمية، وضع الامريكان اصحاب القرار الاول في البلاد في موقف ضعيف وحرج بعد ان ضاقت الخيارات امامهم واخفقت سيناريوهاتهم وفقدوا المبادرة وفشلت جميع جهودهم وحملاتهم في وقف المقاومة ضدهم، هذا الفراغ الرهيب كشف عن تورط امريكي لا يمكن انكاره في المستنقع العراقي، وواضح ان الادارة الامريكية بدأت تشعر جدياً بتخبطها ومأزقها واعترافات كوندوليزا رايس بآلاف الاخطاء التي ارتكبتها بلادها في احتلال العراق اقرار بهذا التخبط والمأزق، ولا يستبعد ان يتخذ بوش قراراً بسحب قواته بعد تشكيل حكومة الانقاذ الوطني المؤقتة.

* كاتب وصحافي عراقي مقيم في لندن

سرُّ هذا الاهتمام الديمقراطي؟!

جواد البشيتي

■ مَنْ يستمع إلى رايس وهي تتحدث عن أهمية وضرورة نشر الديمقراطية عندنا لا بد له من أن يتساءل عن سر هذا الاهتمام الديمقراطي العظيم بنا مع أن وزيرة خارجية الولايات المتحدة سعت، غير مرة، إلى إظهار «الإرهاب العالمي»، أي «العربي ـ الإسلامي»، على أنه العاقبة الحتمية والطبيعية لخضوع شعوبنا ومجتمعاتنا لأنظمة حكم استبدادية وفردية، لا عمل لها تؤديه على خير وجه سوى «تغذية الإرهاب»، بحسب وجهة نظر رايس.

رايس، ومن أجل أن نصدِّقها، حرصت على أن تؤكد لنا أنها، في اهتمامها بنشر الديمقراطية عندنا، لا تمثِّل «جمعية خيرية»، لا مصلحة دنيوية لها في إسباغ نعمة الديمقراطية علينا، فإن أحدا في العالم لا يصدِّق أن دولة عظمى كالولايات المتحدة يمكن أن تنزِّه القيم والمبادئ عن المصالح، فنشر الديمقراطية في العالم العربي (والإسلامي) إنما هو جزء لا يتجزأ من الجهود التي تبذلها إدارة الرئيس بوش من أجل القضاء على «الإرهاب».

لو قالت رايس إن نشر الديمقراطية عندنا هو «هدف في حد ذاته»، أي لا تكمن فيه مصلحة للولايات المتحدة، لتعذَّر عليها أن تجد عربيا يصدِّق زعمها، فعمدت، بالتالي، إلى إظهار الإصلاح السياسي والديمقراطي في العالم العربي على أنه شيء مفيد للقوة العظمى في العالم في سعيها إلى القضاء على عدوها الجديد وهو «الإرهاب».

قد نصدِّق رايس في زعمها أن «الإرهاب العربي ـ الإسلامي» هو فعلا العدو الجديد للولايات المتحدة، والخطر المحدق بأمنها القومي، وأن احتلال أفغانستان والعراق يأتي في سياق الحرب على هذا «الإرهاب» في عقر داره. وقد نصدِّقها، أيضا، في زعمها أن «الإرهاب» هو منتَج من منتجات أنظمة الحكم الاستبدادية والفردية في عالمنا العربي.

ولكن رايس لم تتحدث عن أسباب «الإرهاب» إلا بما يُظهِر بلادها على أنها بريئة تماما من كل عمل أو فعل يمكن أن يساهم، ولو مساهمة ضئيلة، في إنتاج، أو تغذية، ما تسميه «الإرهاب العربي ـ الإسلامي»، وكأنها ضحية له فحسب.

إذا كانت أنظمة الحكم العربية الاستبدادية والفردية هي التي غذَّت «الإرهاب»، الذي أصبحت الولايات المتحدة ضحية له، فهل تستطيع رايس إقناعنا بأن بلادها بريئة من تهمة تغذية أنظمة الحكم تلك؟!

رايس كان يمكن أن تكون قوية في منطقها وحججها لو أنها قالت إن الولايات المتحدة قد غذَّت، عن وعي وقصد، أنظمة الحكم العربية الاستبدادية والفردية، التي غذَّت، موضوعيا، «الإرهاب»، أو العوامل التي أنتجته وصنعته.

أما لو أرادت رايس النطق بالحقيقة الموضوعية كاملة، والتي لن ينزل النطق بها بردا وسلاما على المصالح الإمبريالية لبلادها، لقالت إن العلاقة التي أقامتها الولايات المتحدة، وطورتها، مع العدو القومي الأول للعرب، وهو إسرائيل، هي التي غذَّت أكثر من أي عامل آخر «الإرهاب».

رايس قدَّست الحرب إذ أظهرتها على أنها وسيلة لنشر الديمقراطية، فلولا الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق لاستحالت، بحسب زعمها، إطاحة نظام حكم صدام حسين، ونشر «الديمقراطية» في العراق.

هذا يعني أن للحرب في سبيل نشر «الديمقراطية» في العالم العربي «قيمة أخلاقية عظمى» ولو لم تحظَ بالشرعية الدولية. ويعني، أيضا، أن «الواجب» الذي أدته الولايات المتحدة في العراق يمكن ويجب أن تؤديه في دول عربية أخرى، فـ «المارينز» سيطيحون كل نظام حكم عربي استبدادي وفردي يعجز المحكومون عن إطاحته.

ولكن رايس لم تحدثنا عن أمور نعتقد بأهميتها مثل عدد أنظمة الحكم العربية الاستبدادية والفردية، وأسماء الدول الخاضعة لها، كما لم تحدد لنا تلك الحكومات العربية التي لا بد لـ «المارينز» من أن يطيحوها قبل ومن أجل أن ننعم بالديمقراطية.

وحتى لا تُتَّهم الولايات المتحدة بنشر ديمقراطية مزعزعة للاستقرار قالت رايس إن الدول التي تحكمها حكومات استبدادية وفردية هي في الأصل غير مستقرة، فلا يمكنك، بالتالي، أن تزعزع الاستقرار في دول هي في طبيعتها فاقدة للاستقرار!

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان
رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN